



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية العلوم السياسية

فرع الدراسات الدولية

دورية شؤون دولية

دورية علمية تختص بنشر المواضيع الدولية والإقليمية والوطنية وتقديرات المواقف في مجال العلوم السياسية

ملف العدد:

الشرق الأوسط والعالم: ملفات وقضايا متنوعة

ملف العدد

- إدارة الحياة من البايوبوليتيك الى النيكربوليتيك: قراءة في مفهوم سياسات الدول الحديثة.
- حقوق الملكية الفكرية بين المحافظة الابتكار وتدعيم التنمية الاقتصادية
- 600 يوم من الصمود في غزة: إعادة تعريف الانتصار والهزيمة.
- استراتيجية ترامب الدولية الجديدة: صراع النفوذ والعلاقات المتغيرة
- دور الشباب في بناء الدولة الوطنية

العدد: 8

2025

ايار

رئيس التحرير
أ.د. مثنى فائق مرعي

الإشراف العام
أ.د. قاسم علوان سعيد

هيئة التحرير
أ.م.د. وليد مساهر حمد
م.د. زيد احمد بيدر
م.م. كرار نوري حميد
م.م. علي وليد مهدي
م.م. علي خلف عبدالله

من نحن

دورية شؤون دولية تصدر عن فرع الدراسات الدولية بكلية العلوم السياسية / جامعة تكريت تختص بنشر المواضيع الدولية والاقليمية وتقديرات المواقف في مجال العلاقات الدولية والقضايا العالمية والوطنية، وتحاول رسم الصورة الكاملة للوضع العراقي والاقليمي والدولي عبر توسيع مساحة التواصل وتبادل الأفكار والمبادرات بين الباحثين، وإقامة الأنشطة المشتركة.

محتويات العدد

الصفحة	عنوان البحث / اسم الباحث	ت
1	إدارة الحياة من البايوبوليتيك الى النيكربوليتيك: قراءة في مفهوم سياسات الدول الحديثة أ.م.د. وليد مساهر حمد	-1
6	حقوق الملكية الفكرية بين المحافظة الابتكار وتدعيم التنمية الاقتصادية م. د. حمادي حسن عطية	-2
8	600 يوم من الصمود في غزة: إعادة تعريف الانتصار والهزيمة م.د. زيد احمد بيدر	-3
10	دور الشباب في بناء الدولة الوطنية م.د علي سعدي عبدالزهرة	-4
13	مقومات صعود الصين في النظام الدولي م. سري حسين خضر	-5
16	زيارة الرئيس العراقي محمد شياح السوداني إلى المملكة المتحدة : أفاق التعاون والشراكة م.م. روى غني سلمان	-6
19	كيف اثرت المدارس الديبوندية على الحركات الاسلامية المعاصرة م.م. بيارق علي عزيز	-7
22	التنافس التركي - الإسرائيلي في سوريا بعد سقوط نظام الأسد م.م. رياض جليل جمعة	-8
25	استراتيجية ترامب الدولية الجديدة: صراع النفوذ والعلاقات المتغيرة رقية خالد كَوَل محمد	-9
29	الهجرة من العراق إلى أوروبا: بين واقع الداخل وضغوط الرحيل فاطمة حازم محمد	-10

إدارة الحياة من البايوبوليتيك الى النيكربوليتيك

قراءة في مفهوم سياسات الدول الحديثة

أ.م.د. وليد مساهر حمد*

أول من استخدم مصطلح البايوبوليتيك (السياسة الحيوية) هو المفكر (م. روبرتس)، اذ قال بأنها تسمح لك الحصول على بعض الوسائل البيولوجية لتحديد الاضطرابات التي سيتعين على السياسيين التعامل معها، ويجب على علماء الاجتماع والمؤرخين والسياسيين أن ينظروا إلى الجسم الذي يريدون وصفه وحكمه (الدولة) كمجموعة من الأنسجة الحية والأزوار التي تعمل، عندما يُعتبر ذلك ضروريًا، على نحو مماثل للطريقة التي تحدث عند مواجهة الأمراض.

واستخدم المفكر (ستاروبينسكي) مصطلح السياسة الحيوية بأنها محاولة لتفسير تاريخ الحضارة وفقًا لقواعد الحياة البيولوجية الأساسية، تستند هذه المحاولة إلى فكرة أنه إذا اعترفنا بوجود قوى عضوية بحتة تحكم المجتمعات البشرية وتدفع الجماهير والأمم والحضارات ضد بعضها البعض، فيجب علينا أيضًا الاعتراف بوجود قوى بناءة وواعية يمكنها حماية البشرية وفتح آفاق جديدة متفائلة، وفي عام 1968 نُشر كتاب (كراسي السياسة الحيوية) اذ عرفها فيه بأنها علم سلوك الدول والمجتمعات البشرية، مع مراعاة القوانين والبيئة الطبيعية والبيانات الوجودية التي تدعم الحياة وتحدد أنشطة الإنسان، وتتمثل مهمة تأمل السياسة الحيوية في استعادة جذور المجتمعات والمصادر التي تتلقى منها الحياة والازدهار، من أجل إيجاد مبدأها وجوهرها وطبيعتها، وفي الرؤية التي اقترحها كتاب "كراسي السياسة الحيوية"، تُعرّف السياسة الحيوية بأنها علم وفن استخدام المعرفة وفقًا للبيانات التي توفرها قوانين الطبيعة والوجود التي تحكم حياتنا ومصيرنا.

* جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية

بالرغم من استخدام هذا المصلح من قبل عدة مفكرين الا ان انتشاره مؤخرًا ندين به (لميشيل فوكو) اذ جادل طبيعة السلطة وقال انها تغيرت بمرور الوقت، في مجتمعات ما قبل الحداثة، كانت السلطة ذات سيادة في المقام الأول - تركزت في شخصية الملك، الذي كان له الحق في أخذ الحياة أو السماح للعيش، على النقيض من ذلك، ظهر نموذج جديد خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، يركز على تعزيز الحياة، سواء على المستوى المجتمعي (من خلال تدابير مثل الصرف الصحي، والسيطرة على المخاطر البيئية، وأنظمة الرعاية الاجتماعية، والطب المجتمعي)، وعلى مستوى الهيئات الفردية (الخدمات الطبية، والوقاية، والسيطرة على عوامل الخطر)، طورت الدول الحديثة شكلا جديدا من أشكال القوة: الطاقة الحيوية - وهو شكل من أشكال القوة التي تركز على إدارة الحياة بدلا من أخذها، بدا له عقلنة السياسة التي أحدثتها الدولة الحديثة كممارسة حكومية موجهة نحو حياة الأفراد الذين يُعتقد أنهم جسد واحد واجتماعي، فإن السياسة الحيوية تتعلق بإدارة السكان من خلال تطوير عقلانيات وتقنيات جديدة تهدف إلى قياس وتحديد وتصنيف وتقييم الخصائص الكامنة في إقليم معين عن طريق اختراع أدوات ومقاييس إحصائية جديدة مثل معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ومناطق التعداد والمخرجات والمدخلات الزراعية والأرقام المتعلقة بالأوبئة والأمراض والانحراف والإفقار، اذ يمكن فهمها على أنها عقلانية سياسية تتخذ من إدارة الحياة والسكان موضوعًا لها: "ضمان الحياة، واستدامتها، وتكاثرها، وتنظيمها ، يعد الفيلسوف الإيطالي (جورجيو أغامبن من أبرز المفكرين الذين وسّعوا إطار تحليل السلطة الحيوية الذي بدأه فوكو، يعيد أغامبن قراءة المفاهيم الأساسية للسياسة الغربية من خلال عدسة جديدة، تربط بين السلطة، القانون، والحياة البيولوجية، ويرى أن العلاقة بين السلطة والسيادة لا تُفهم إلا من خلال تحليل أشكال الحياة التي تُستثنى من الحماية القانونية، بينما ركز فوكو على "إدارة الحياة" من قبل السلطة الحديثة، ذهب أغامبن أبعد من ذلك، لبيّن أن السياسة

الغربية منذ بداياتها مؤسسة على العلاقة بين السلطة والحياة العارية، وهو يرى أن السياسة الحيوية لم تبدأ في الحداثة فقط، بل هي جزء أصيل من النظام السياسي الغربي منذ الإغريق.

يُعد مفهوم الحياة العارية من أبرز مفاهيم أغامبن، ويقصد به شكل من الحياة الإنسانية التي تُجرد من الحقوق، وتُترك عرضة للعنف دون حماية قانونية، يستعير أغامبن هذا المفهوم من شخصية الإنسان السيد في القانون الروماني، وهو شخص يمكن قتله دون أن يُعد ذلك قتلاً مشروعاً أو جريمة، لأنه مستثنى من النظام القانوني، بالتالي، يرى أن السلطة السيادية تقوم على القدرة على استثناء أشخاص أو مجموعات من القانون، ما يخلق فضاءً يُمارس فيه العنف باسم القانون، ولكن خارج حدوده، ويرى أن "حالة الاستثناء" لم تعد وضعاً طارئاً يُستخدم في الأزمات فحسب، بل أصبحت نموذجاً للحكم في الدول الحديثة في حالات الطوارئ، يتم تعليق القانون ظاهرياً، ولكن هذا التعليق يصبح آلية دائمة للسلطة، كما في حالات الحرب على الإرهاب، الأحكام العرفية، أو معسكرات الاعتقال، في هذا السياق، يتحول المواطن إلى "حياة عارية" في مواجهة سلطة قادرة على تحديد من يستحق الحياة ومن لا يستحقها، إذ تُمارس السياسة الحيوية هنا كسلطة تُدير الحياة ولكنها أيضاً تُقرر الموت من خلال الاستثناء، بحسب أغامبن، فإن السياسة الحيوية ليست فقط إدارة للحياة كما لدى فوكو، بل هي إخضاع كامل للحياة لمجال القانون والسيادة، ما يُحوّل الفرد إلى كائن يمكن التحكم به من حيث الولادة، المرض، الحركة، وحتى الموت، من هذا المنظور، تُصبح معسكرات الاعتقال في القرن العشرين - مثل أوشفيتز - المثال الأوضح للسلطة الحيوية، إذ تتحول الحياة البشرية إلى مادة سياسية خالصة، لا قيمة لها إلا بقدر ما تقرره السلطة وتكمن أهمية تحليل أغامبن للسلطة الحيوية في كشفه للوجه العنيف الخفي للدولة الحديثة، حيث تتداخل السلطة القانونية مع العنف المجرد، وتتحول الحياة إلى مادة سياسية يمكن السيطرة عليها واستثناءها، من خلال مفاهيم مثل "الحياة العارية" و"حالة الاستثناء"،

يدعونا أغامبن لإعادة التفكير في أسس النظام السياسي الحديث، وفي الكيفية التي تُمارَس بها السلطة على الجسد والحياة.

وأصبحت الإدارة السياسية للسكان من خلال تعريضهم للموت ظاهرة عالمية، وهذا يتكشف من خلال كمية الحروب والإبادات الجماعية وأزمة اللاجئين وعمليات الإفقار والتهديد المباشر وغير المباشر للأفراد بالموت، ومن أجل تفكيك هذه العمليات، صاغ المفكر الكامبروني (أشيل ميمبي) مفهوم النيكروبوليتيك (السياسة الموتية) كملاطروحات (فوكو وغامبن) عن البايوبوليتيك (السياسة الحيوية)، ويعني النيكروبوليتيك استخدام السلطة الاجتماعية والسياسية لتحديد كيفية عيش بعض الناس وكيفية موت آخرين، وغالبًا ما تُناقش مع السياسة الحيوية.

يُحلل (ميمبي) كيف يُحرك الإرهاب والموت السياسة المعاصرة، ويُجادل بأن القوى المعاصرة مُجبرة على انشاء أعداء، يُشكلون تهديداتٍ لحياة الكيان السياسي يجب التغلب عليها، ولأن الدول مُستعدة لملاحقة العدو بأي ثمن، فإنها تُنشئ مساحاتٍ خارج نطاق القانون، وقواعد الحياة والموت المُعتادة، تمتد بشكل متزايد إلى الحياة اليومية ان السياسة الموتية حسب تصويره؛ هي شكل من أشكال الحياة بعيدًا كل البعد عن الهياكل المريحة للحياة الأفضل "العيش"، "دع غيرك يعيش" يُمثل تخليًا مُطلقًا، يُمكنك العيش إذا كنت تملك الإمكانات (المال والسلطة)، وكل من لا يستطيع العيش في حالة تخلٍ مُطلق من قِبَل الهياكل الرأسمالية الجديدة سيُترك ليموت، أو في مناسبات أخرى كثيرة سيُجبر على الموت، كما في هايتي والعراق وأفغانستان وفي أماكن وأزمنة أخرى كثيرة حول العالم قُدّم (ميمبي) نهجًا مُبتكرًا لتشريح العلاقات الإنسانية في عالمٍ مُعاصرٍ يُنظر فيه إلى عددٍ مُتزايدٍ من الناس على أنهم فائضون عن الحاجة وقابلون للاستغناء عنهم، ويُعبّر عن نهجٍ سياسيٍ موتيّ يُكمّل مفهوم المفكر البولندي (زيغمونت باومان) عن "النفائات البشرية"، إذ يُقدم تأملًا

عنصرياً للآخر بعده نفايات بشرية قابلة للتخلص منها، ويصفهم بانهم الزائدون، أي أولئك الذين لم يُرغب في الاعتراف بهم أو السماح لهم بالبقاء بعد طردهم من المجتمع، يمر هؤلاء الأفراد بعملية "موت بطيء"، والتي تُشير إلى حالة الموت الطويلة والممتدة التي حُكم على العديد من المهمشين بها منذ ولادتهم، فالمنفصلون عن القاعدة السائدة عالقون فيما يُسميه (مبمبي) "عالم الموت" وهو شكل من أشكال "الوجود الاجتماعي حيث تُخضع أعداد هائلة من السكان لظروف معيشية تُضفي عليهم صفة الموتى الأحياء".

في ظل سياسة الموت اليومية، تعيش مجموعة من السكان في ظروف محفوفة بالمخاطر للغاية وبالتالي، يمكن استغلالها والقضاء عليها بشكل طبيعي، اذ يحدد (مبمبي) العنصرية كمعيار رئيسي بممارسة سياسة الموت، وهي مصممة لوصم وإيذاء وإذلال "أولئك الذين لا يُعتبرون منا"، وتركهم في النهاية "بلا خيار سوى ترحيل أنفسهم".

تعتمد سياسة الموت على حبس فئات سكانية معينة في مساحات محددة، اذ يرى (مبمبي) أن شكل المخيم، اللاجئين، السجون، الأحياء الفقيرة أصبح أسلوباً سائداً لحكم الفئات السكانية غير المرغوب فيها، اذ تُحاصر هذه الفئات في مساحات محفوفة بالمخاطر ومُعسكرة بحيث يمكن السيطرة عليها ومضايقتها وربما قتلها، إنها "حالة دائمة من 'العيش في ألم'".

وهكذا فإن سياسة الموت التي تستخدمها الدول الليبرالية الغربية تتضمن ترسيخ للأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تهدف إلى القضاء على البشر، ولكن إلى جانب هذا فإن سياسة الموت تمارس أيضاً من خلال "جرعات صغيرة" من الموت التي تشكل حياة الناس اليومية.

حقوق الملكية الفكرية بين المحافظة الابتكار وتدعيم التنمية الاقتصادية

م. د. حمادي حسن عطية*

تُعد حقوق الملكية الفكرية أداة محورية في بناء اقتصاد المعرفة ودعم التنمية المستدامة. فمن خلال حماية الابتكارات والإبداعات توفر هذه الحقوق حافزًا للمخترعين والمبدعين للاستمرار في الإنتاج والابتكار. ومع ذلك يظل تحقيق التوازن بين حماية الحقوق وتحقيق المصلحة العامة تحديًا رئيسيًا أمام صانعي السياسات، خصوصًا في الدول النامية التي تسعى إلى بناء قدراتها الاقتصادية والعلمية.

وفي ظل تسارع العولمة وتزايد الاعتماد على الاقتصاد الرقمي أصبحت حقوق الملكية الفكرية مسألة استراتيجية تؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية والسيادة الوطنية. فلم تعد الحماية مقتصرة على الجانب القانوني فقط بل امتدت إلى مجالات السياسات الاقتصادية والتجارية والدبلوماسية مما يضيف عليها أبعادًا جديدة تتطلب إدارة دقيقة وواعية.

وحقوق الملكية الفكرية هي مجموعة الحقوق الممنوحة للمبدعين والمخترعين لحماية نتاج عقولهم بما يشمل براءات الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية أو حتى فكرة تقنية. وقد أصبحت هذه الحقوق تشكل حافزًا أساسيًا للابتكار من خلال ضمان تحقيق عوائد اقتصادية مباشرة لأصحابها مما يسهم في زيادة الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

تدل الدراسات الحديثة إلى وجود علاقة طردية واضحة بين قوة نظام حماية الملكية الفكرية ومستوى الابتكار والاستثمار الأجنبي المباشر. فالبنيات التي تتمتع بأنظمة حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية غالبًا ما تجتذب

* جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية

المزيد من الاستثمارات وتعزيز قدراتها التنافسية. ومع ذلك فإن المغالاة في مستويات الحماية قد تؤدي إلى تقييد الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة الضرورية مما يشكل عائقاً أمام جهود التنمية لاسيما في الدول الناشئة. لذلك تبدو السياسات المتوازنة ضرورية لضمان تحقيق حماية مناسبة للمبدعين دون الإضرار بمصالح المجتمع الأوسع في الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا.

تتصدى العديد من الدول النامية تحديات كبيرة تتعلق بموافقة تشريعاتها الوطنية مع الاتفاقيات الدولية التي تفرض معايير موحدة لحماية حقوق الملكية الفكرية. إلى جانب ذلك تبرز إشكالات اقتصادية مرتبطة بتكاليف إنفاذ هذه الحقوق والخشية من تحولها إلى أدوات احتكار تحدّ من فرص نقل التكنولوجيا وتعوق تطوير الابتكار المحلي. وهو ما يستلزم تبني استراتيجيات تشريعية وسياسية توازن بين متطلبات الامتثال للمعايير الدولية واحتياجات التنمية الوطنية.

إن بناء أنظمة فعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية يتطلب رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة. فالتوازن بين الحماية الكافية للمبدعين وبين ضمان الإتاحة العامة للمعرفة يمثل حجر الأساس في صياغة سياسات قادرة على دعم الابتكار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

600 يوم من الصمود في غزة: إعادة تعريف الانتصار والهزيمة

م.د. زيد احمد بيدر*

لم يتمكن الاحتلال الصهيوني، منذ أكثر من 600 يوم، من إحكام سيطرته على قطاع غزة أو القضاء على أبطال المقاومة الفلسطينية، على الرغم من تفوقه العسكري الهائل في السلاح والمعدات، فضلاً عن الدعم الأميركي العسكري والاقتصادي. ومع كل ذلك، لا يزال عاجزاً عن إضعاف المقاومة الفلسطينية، التي ما زالت مستمرة في تنفيذ عملياتها البطولية ضد قوات الاحتلال.

فرغم الهجمات البرية والبحرية والجوية التي تنفذها قوات العدو الصهيوني، واعتمادها على سياسة الأرض المحروقة التي تستهدف تدمير البنية التحتية، والمزارع، والمساكن بشكل كامل؛ يشير تقرير صادر عن جيش الاحتلال في أيار/مايو 2025 إلى وجود أكثر من 40 ألف مقاتل تابعين لحركة حماس وحدها، فضلاً عن وجود شبكة أنفاق واسعة، ومئات الصواريخ. ولم يتطرق التقرير إلى القوى والفصائل الفلسطينية الأخرى، التي لا تزال هي الأخرى تكبد الاحتلال خسائر كبيرة، وهو ما يتضح من خلال العمليات التي تُنشر عبر وسائل الإعلام، لا سيما من قبل سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي، وكتائب أبو علي مصطفى التابعة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، فضلاً عن تشكيلات عسكرية أخرى.

فشلت آلة الإعلام الصهيوني في تسويق "أكذوبة الانتصار" التي يروج لها من خلال سيطرته على كبرى المؤسسات الإعلامية العالمية، في حين استطاعت المقاومة الفلسطينية، بإمكانات بسيطة، أن توصل صوتها

* جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية

وتتشر عملياتها البطولية، كاشفة بذلك عجز الاحتلال وجبنه، وساحبةً البساط من تحت أسطورة "الجيش الذي لا يُقهر"، التي طالما رُوج لها من قبل إعلام العدو وحلفائه، من الدول التي تمده بأحدث الأسلحة التي يستخدمها في قصف المدنيين، انتقاماً لعجزه عن مواجهة قوات المقاومة على الأرض.

وقد كشفت هذه الحرب أيضاً زيف "انتصار" الاحتلال في حرب عام 1967، أو ما يُسمى بـ"حرب الأيام الستة". فكيف لجيش يعجز عن حسم معركة في رقعة جغرافية صغيرة، وفي مواجهة غير متكافئة من حيث العتاد والعدد، أن يوهم العالم بأنه حقق انتصارات استراتيجية؟ إن ما جرى في حرب غزة الممتدة لأكثر من 600 يوم، هو رسالة واضحة للجيل الحالي بأن هذا الكيان الصهيوني ما كان ليستطيع الصمود لولا الدعم الأميركي اللامحدود.

ورغم الأعداد الكبيرة من الضحايا المدنيين، والدمار الهائل الذي لحق بالبنية التحتية في غزة، إلا أن هذه المعركة كشفت للعالم بطولات المقاومة الفلسطينية، وتضحيات الشعب الفلسطيني. كما فضحت حقيقة الكيان الصهيوني الوحشي، الذي خدع العالم طويلاً بادعائه أنه نموذج ديمقراطي ملتزم بحقوق الإنسان. لقد نجح أبطال المقاومة في إسقاط القناع عن وجه هذا الكيان، ليتضح أنه أشبه بمرض خبيث زرع في جسد المنطقة، ولا يمكن أن تهدأ أو تستقر إلا باستئصاله.

فمن كان يُروَّج له على أنه "سفير الديمقراطية والحرية"، يمارس اليوم أبشع سياسات القتل، والتهجير، والحصار ضد المدنيين، بوحشية تفوق ما ارتكبه كبار الطغاة وسفّاحي العالم منذ نشأة البشرية.

دور الشباب في بناء الدولة الوطنية

م.د. علي سعدي عبدالزهرة*

تعد فئة الشباب من أهم الموارد في الدولة، فهم الثروة الحقيقية للبلاد لأنهم ثروة دائمة ومستدامة، وهم الأكثر حيوية والقدرة على العمل والنشاط، فالانتمية أساسها الشباب لأنهم الفئة الفعالة في تقدم المجتمع والمعول عليه في أحداث التغيير والتجديد والمبادرة والتقدم والازدهار نحو الأفضل وهم صناع المستقبل، إذ لا يمكن الحديث عن بناء دولة من دون الاعتماد على شبابها الممثلة في ديمومة واستمرار ونهضة واستقرار الدولة، أن الشباب هم مصدر التغيير في المجتمع، وهم قوة الدولة ومصدر ثروتها الحقيقية، أنهم المستقبل وعلى أساسهم تبني الدولة لذلك على الدولة أن أرادت الديمومة في بناءها ونهضتها ينبغي التركيز على الشباب في النقاط الآتية:

1. **التربية والتعليم:** تعد الأخير الركيزة الأساسية لبناء الدولة الوطنية، وبدونهما تقتقد الدولة هويتها، وهذا يعتمد على تنشئة الفرد تربوياً على حب الوطن وزرع القيم الوطنية، فالمدرسة تسهم في عملية التنشئة وإعداد الشباب على حب الوطن والالتزام بمبادئه وقيمه، وإكسابهم معايير وقيم مجتمعهم، ولم تقتصر تنشئة الفرد على المدرسة وإنما يمتد للجامعة التي تسهم بشكل واضح في تنمية الشباب، ودورها الكبير في تنمية قيم المواطنة وتعزيز قيم التسامح والتعددية وتنتشر ثقافة السلام وتعزز من رابطة الإخاء المجتمعي، لذلك تعاني أغلبية الدول النامية من إهمال شديد للتربية والتعليم وتكاد تكون ميزانية الدولة المالية السنوية في هذا الجانب معدومة، على عكس الدول المتقدمة التي تضع (التربية والتعليم) في مقدمة الأولويات وعلى حساب كل الظروف والمعطيات، لأنها تدرك جيداً أن بناءها يعتمد على الشباب

* جامعة النهرين – كلية الحقوق

والأخير يجب أن يكون مسلحاً بالعلم والمعرفة، ومنتجاً للخدمة الدولة، لا مستهلكاً وعبئاً على الدولة، وعليه ينبغي توفير كل المقومات التي تحمي الشباب عبر تشريع القوانين التي تحميهم من الجهل والتخلف، أي بمعنى أن يكون التعليم مجانياً ولكافة المراحل الدراسية، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل ينبغي أن يكون هنالك متابعة مستمرة من قبل الدولة على المجتمع، وفرض عقوبات مالية لكل عائلة تمنع أولادها من التعليم، أو إجبارهم على العمل في سن مبكر، لأن ذلك بداية الانحراف والممنوعات القانونية والابتعاد عن القيم الوطنية.

2. **الدعم والاستثمار:** من المعروف أن الدول المتقدمة رأسمالها لا يعتمد على الثروات المعدنية بل على الثروات البشرية، وهذا ناتج عن الدعم لفئة الشباب والاستثمار في عقولهم، لأنها تنتج رأسمالاً بشرياً قادراً على نهضة الدولة، وتوفير كل مقومات الدعم ومن كافة الجوانب، بالمقابل نجدهم مبدعين في عملهم، مما ينعكس اقتصادياً على الدولة، وعلى العكس الدول النامية تكون فئة الشباب ثروة ضائعة ومهملة ومهشمة لا أحد يهتم بها، لذلك يجب على الدولة أن أردت النهوض بمستقبلها بدعم الشباب وتحفيزهم على الإبداع في شتى المجالات، والخروج بهم من مرحلة الأحلام إلى مرحلة اليقظة، فالشباب يمتلكون قدرات هائلة يمكن استثمارها لمصلحة بناء الدولة، وأن إهدار تلك القدرات في غير موقعها الصحيح، ينعكس سلباً على بناء الدولة وتتجه إلى العنف والفساد، أما في الأعمال غير المشروعة أو اللجوء إلى الهجرة على اعتبار الأمل لانتشاله من الفقر، أو قد تتحول تلك الثروة إلى ثورة في حال ارتفع عامل الإحباط والحرمان، وهذا ما يعيشه شباب دول العالم النامي، لذلك على الدول أن تحافظ على هذه الثروة المجانية، وتدعمها بكل الفرص المتاحة واستثمارهم لخدمة المجتمع وهذا ما ينعكس إيجاباً على بناء الدولة.

3. **المشاركة وصنع القرار:** في وقتنا الحاضر تقاس قوة مؤسسات الدولة بشبابها وعلو مكانتها، لذلك نلاحظ تزايد دور الشباب في المؤسسات الدول المتقدمة لاسيما في المؤتمرات الدولية والإقليمية وتولي عدد منهم الأدوار القيادية بداخلها، إذ إن تلك الدولة تسعى إلى تنشئة جيل قيادي يعمل على نهضة الدولة وازدهارها، وتنشئه شبابها منذ الصغر على تولي المناصب، بحيث يصبح الوزير في مقتبل العمر وهو يتمتع بالمسؤولية ويحظى بالدعم الحكومي والمجتمعي، على عكس الدول النامية التي تضع قيود دستورية وقانونية على مشاركة الشباب في صنع القرار، وتحجيم مشاركة الشباب في المؤسسات التنفيذية والتشريعية وذلك بعد أن وضعت شرط العمر كل من يتولى المناصب العليا في الدولة، وأن استمرارا في هدر هذه الفئة أدى إلى تراجع كبير في منظومات القيم لدى أغلب الشباب مثل المشاركة والمسؤولية والتطوع وحل محلها اللامبالاة وعدم الثقة وضعف الانتماء، وهذا ما أدى إلى تراجع مشاركة الشباب في العملية الانتخابية وعدم الثقة في مؤسسات الدولة، الأمر الذي ينعكس سلباً على بناء الدولة، وعليه ينبغي للدولة من تغيير القوانين والحواجز التي تمنع الشباب من المشاركة في صنع القرار، بل على العكس من ذلك ينبغي أن يكون الشباب من ضمن صناع القرار ومن ضمن الكادر المتقدم في المؤسسات الدولة وترأس الوزارات، وهذا ما يعطي للشباب الثقة في العملية السياسية وتشجعهم على المشاركة السياسية.

وفي الختام على الدولة أن أرادت التقدم والازدهار فعليه أن تسعى جاهداً في احتضان شبابها وتنشئتهم وتعليمهم على حب الوطن، ودعمهم واستثمارهم لأن يشكلون قوة اقتصادية ورأسماً لا ينفذ، وتشريع القوانين التي تشجعهم على المشاركة في صنع القرار، وتنمية قدراتهم لأنهم يمثلون طاقات لمستقبل وبناء الدولة.

مقومات صعود الصين في النظام الدولي

م. سري حسين خضر*

ان دور الدولة لتبوء مكانة مهمة في النظام الدولي, يتحدد بمقومات ومدى فاعليتها في تحقيق الفعل الاستراتيجي تجاه النسق الدولي وبهذا سوف نتكلم عن اهم المقومات التي تعد نقاط قوة وفرص لصعود الصين كقوة عالمية

المقومات التي ساهمت في جعل الصين قوة صاعدة عالمياً :

هنالك ثلاث مقومات ساهمت بصعود الصين كقوة صاعدة عالمية منها اقتصادية وعسكرية وسياسية :

اولاً : المقومات الاقتصادية : منذ عام 1949 تحاول الصين بناء اقتصاد متين ومتطور بيد ان مجموعة عوامل داخلية وخارجية حددت على الأقل هذا التطلع وان الموقف الأمريكي الذي التقى لاحقا مع الموقف السوفيتي في قاسم مشترك قوامه ان تبقى الصين ضعيفة وغير مؤثرة خارجياً, وبعد 22 عام من الإصلاح و الانفتاح , نما الاقتصاد الصيني بمعدل لم يسبق له مثيل في أي وضع ومن الواضح ان نسبة النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين في مدة وجيزة فقد حقق الاقتصاد الصيني نسبة نمو حوالي 9% وهذا الرقم نادر الامر الذي دفع بعض الاقتصاديين توقع احتلال الصين المركز الرابع من حيث القوة الاقتصادية بعد الولايات المتحدة واليابان وأوروبا عام 2010, وان استخدام الصين مبادرة (الحزام والطريق) ساهم في تعزيز صناعاتها التي تواجه الطاقة الفائضة واكتساب أسواق جديدة والتأثير على الدول لتتبنى نموذجها الاقتصادي والتأثير من خلال السياسات الاقتصادية والتجارية على الولايات المتحدة وبهذا أصبحت الصين سوقاً كبيراً ومنتامياً غير مفهوم اقتصاد السوق الحر ومؤثراً على المصالح الامريكية, اما بالنسبة للتجارة الخارجية تعد الصين جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي خاصة بما يتعلق بحجم التجارة الخارجية وان اجمالي الاستثمارات الصينية في الخارج قد قارب بنحو 100 مليار دولار , وهذه الاستثمارات تتم من خلال اكثر من عشرة الاف شركة موزعة على 172 دولة في العالم, ومن ثم ان الانتعاش الاقتصادي للصين يعود

* جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية

بالمنفعة على هذه الدول نتيجة التجارة الصينية بها وان أي تباطؤ سيؤدي الى فقدان الملايين العمال في وظائفهم في هذه البلدان.

ثانياً : المقومات العسكرية :

تعد المؤسسة العسكرية الصينية من اكبر المؤسسات العسكرية في العالم بفضل ما تتميز به من تفوق عددي حيث يبلغ عدد افراد الجيش الصيني 2,2 مليون جندي ومن حيث التسلح وكذلك التقنية والكفاءة التكنولوجية, ويعد الخيار النووي الصيني كانعكاس لاعتزاز الصين بأنفسهم وبأيجاد المملكة الوسطى, وتتبع الصين برنامج لتحديث قوتها كلفها 24 مليون دولار وفي الفترة الممتدة (1988-1995) ورغم ان التقديرات لمستوى الترسانة النووية الصينية لا تزيد نسبتها عن 1% عن الترسانة الامريكية او الروسية الا ان ذلك لا يقلل من أهميتها فهي تتوفر ثالث اكبر مركب نووي في العالم وحسب تقديرات احتمالية فهي تمتلك 300 رأس نووي و 240 قنبلة نووية, يعكس هذا الرقم الذي يعد من بين اعلى معدلات الانفاق العسكري في العالم سعي الصين ان قوة عسكرية مؤثرة وان تكون قادرة على توظيف قوتها بصورة مباشرة او غير مباشرة كأداة لتأمين ديمومة ضمان المصالح الاقتصادية والسياسية في البلاد وتحتل المرتبة الثانية اسويواً بعد اليابان من ناحية الانفاق العسكري وتمتلك قوات جوية وبرية كبيرة يتبع لها السيطرة على سواحلها, فيما يخص القدرات النووية الصينية تعد الصين قوة نووية وتعتبر الثالثة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية.

ثالثاً : مقوم السياسة الخارجية :

في الوقت الذي حققت فيه الصين نموها الاقتصادي الهائل والذي لازمه بالضرورة تنامي قدراتها العسكرية بدأت تتجه الى ان تكون اكثر انغماساً في التفاعلات الدولية فبعد ان ادركت الصين منافع الانفتاح على العالم الخارجي في العقود الثلاثة الماضية وعملت على تكييف سياستها الخارجية وعلى نحو يؤمن تأثيرها في هذه التفاعلات ومن ثم السير على الطريق المؤدي الى مرتبة القوة العالمية تنتهج الصين سياسة خارجية سلمية ومستقلة والهدف الأساسي منها هو استقلال الصين وسيادتها وسلامة أراضيها واهم ملامح هذه السياسة هي :

- 1- ضلت الصين تنتهج مبدأ الاستقلال والتمسك بزمam المبادرة في جميع الشؤون الدولية انطلاقاً من المصالح الأساسية للشعب الصيني ولشعوب العالم فهي لا تتحالف مع أي دولة عظمى ولا تدخل في حلف عسكري ولا تشترك في سباق التسلح ولا تمارس التوسع العسكري .
- 2- تتأبر الصين على رفض الهيمنة وصيانة السلام العالمي .
- 3- ترغب الصين في إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة هي الاحترام والسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة .

زيارة الرئيس العراقي محمد شياح السوداني إلى المملكة المتحدة : آفاق التعاون والشراكة م.م. روى غني سلمان*

منذ القدم كان العراق محط الأنظار من قبل العديد من دول العالم وذلك بسبب موقعه الجغرافي وثوراته الطبيعية ، وربما أن البريطانيون يدركون هذه الأهمية وبالتالي تنامي ادراكهم بأهمية العراق الاستراتيجية، إذ ربط موقعه الجغرافي والمركز السوقي بإيران ودول الخليج مما جعله طريقاً سريعاً لعودة الصناعة البريطانية إلى الأسواق الشرقية، إذ استغلت بريطانيا الموقع الجغرافي الاستراتيجي و الأهمية الاقتصادية بضمان السيطرة على موارد الطاقة العراقية النفطية لتعزيز نفوذها في العراق ،وعلى مدار السنوات الأخيرة لقد واجه العراق الكثير من المعوقات والتحديات بما في ذلك التحديات السياسية الناتجة من عدم الاستقرار السياسي بسبب الاضطرابات السياسية المستمرة والتوترات بين القوى السياسية، غير أن العراق يعتمد وبشكل أساسي على عائدات النفط مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار الطاقة على المستوى العالمي مما يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي إضافة إلى التهديدات الأمنية، وبالنظر إلى تاريخ العلاقات الثنائية إن بريطانيا لعبت دوراً مهماً فهي تعد شريكاً استراتيجياً ساهمت في تعزيز أمن العراق الاقتصادي .

ومن خلال مسار هذه الأحداث والعلاقة الاستراتيجية الوثيقة بين الجانبين، لقد تمثلت زيارة الرئيس العراقي محمد شياح السوداني في يناير عام 2025 إلى بريطانيا بفتح آفاق التعاون والشراكة بين الطرفين في مجالات متعددة وفيما يلي بيان لأهم مجالات التعاون الثنائي بين الجانبين:

1. تأسيس شراكة استراتيجية: هذه الشراكة تضم جوانب أمنية وعسكريه واقتصادية، إذ تم توقيع اتفاقيات تجارية بما يقارب من 15 مليار دولار لما عكس ذلك التزام الدولتين بتعزيز التعاون

* جامعة الامام جعفر الصادق عليه السلام / كلية القانون و العلوم السياسية

الاقتصادي لضمان هدف تحقيق الاستقرار والتنمية وإعادة تأهيل البنية التحتية وتأمين المشاريع الاستثمارية في العراق.

2. **التعاون الأمني:** لقد وقع رؤساء الوزراء البيان المشترك في ما يخص العلاقات الدفاعية والأمنية ذلك عن طريق توفير عمليات تبادل المعلومات والخبرات والتعليم الأمني وتقديم التعزيزات العسكرية من قبل فرق الدعم الاستخباراتي في ما يخص القدرات وتطوير شراكات صناعة الأدوات الحربية المتطورة مؤكداً بذلك على الاهداف المشتركة المتمثلة لمكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار لاكتساب العراق القوة الممكنة في المنطقة .

3. **الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة:** التزم رؤساء الدول لتعزيز المجال الحيوي في مجال الهجرة بين الطرفين، مؤكداً بذلك من الحاجة إلى منع دخول المهاجرين غير النظاميين لكونهم يستهدفون ويعرضون الكثير من الأرواح للخطر، وإن تعزيز أمن حدود الدولة هو جزء أساسي وضمان الاستقرار الداخلي، حيث يستفاد العراق من معدات اتصالات الشرطة وتكنولوجيا الحدود المتطورة وبرامج التدريب الخاصة، مما يضمن أن العراق لديه قدرات من التقنيات الحديثة والقدرة على الاستجابة للحالات الخطرة تحقيقاً للهدف الأساسي إلا وهو تعزيز أمن الحدود.

4. **معالجة القضايا المناخية والبيئية:** تضمنت مذكرة التعاون بين الطرفين وفق خطة سنوية تمتد لخمس سنوات تهدف إلى الحد من حرق الغاز الطبيعي في العراق والتقليل من آثاره البيئية وعلى المدى القصير وتضمنت الخطة أيضاً إنهاء حرق و انبعاثات الغاز المصاحب وتسريع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة واستخدام التقنيات المتطورة للحد من ظاهرة التصحر البيئي.

5. **الدعم العلمي والثقافي :** أكد رئيس الوزراء العراقي من خلال لقاءه مع نظيره البريطاني على أهمية

التعاون والشراكة في مجالات التعليم والثقافة باعتبارهما ركيزتين أساسيين لبناء الثقة وتعزيز التفاهم

المتبادل بين الدولتين، فقد تم الاتفاق على إطلاق برنامج المنح الدراسية لتمكين أكثر من 2000

طالب عراقي للدراسة في الجامعات البريطانية وتوقيع اتفاقيات تسمح بتبادل الاساتذة مما يعزز ذلك

امكانيات الجامعات العراقية في تنمية المستوى العلمي .

فضلا عما تقدم ، إن زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى بريطانيا ليست بمجرد

اجتماع دبلوماسي عابر، بل أن هذه الزيارة حملت في طياتها أهمية استراتيجية تهدف إلى تعزيز مكانة

العراق على صعيد الساحة الدولية، حيث سعى العراق من خلال هذا اللقاء إلى توسيع شراكاته مع دولة قوية

عظمى ليس فقط لتعزيز آفاق الشراكة بالجانب الاقتصادي و السياسي بل أيضا لمواجهة التحديات الدولية

والإقليمية التي تؤثر على أمنه واستقراره، وبذلك يمكن النظر إلى أن مستجدات هذه الزيارة خطوة مهمة في

إعادة رسم مستقبل سياسات الدولتين بتحقيق أهداف لها نتائج إيجابية ملموسة وعلى المدى الطويل سواء في

مجالات التنمية الاقتصادية أو تحقيق الأمن الإقليمي أو في حالة التكيف مع الظروف البيئية الناشئة.

كيف اثرت المدارس الديبوندية على الحركات الاسلامية المعاصرة

م.م. بيارق علي عزيز*

في ظل الاوضاع الدولية المتوترة من استعمار ودمار التي حلت على بلدان العالم الثالث نجد ان هنالك العديد من المدارس الدينية قد انشأت واستت فكر ديني سارت على خطاه العديد من الحركات الاسلامية المعاصرة التي تبنته كمنهج في ممارسة نشاطاتها او حتى ممارسة عملها السياسي ومن هذه المدارس هي المدارس الديبوندية.

الدبوندية

مدارس فكرية ذات جذور عميقة تأسست في مدينة ديبوند في الهند على يد مجموعة من العلماء في اواخر القرن التاسع عشر فكان تأسيسها كرد فعل قوي لوقف الزحف الغربي على شبه القارة الهندية لإنقاذ المسلمين من مخاطر هذه الظروف، خاصة وأن العاصمة نيودلهي قد خربت بعد الثورة وسيطر عليها الاستعمار البريطاني سيطرة كاملة، وخاف العلماء أن يُبتلع دينهم، فأخذ الشيخ إمداد الله المهاجر المكي وتلميذه الشيخ محمد قاسم الناناتوي وأصحابهما برسم الخطط للمحافظة على الإسلام وتعاليمه، فرأوا أن الحل بإقامة المدارس الدينية، والمراكز الإسلامية.

تأثير المدرسة الديبوندية على الحركات الإسلامية المعاصرة

جاءت هذه المدرسة لتعزز التعليم الديني اذ ركزت على إنشاء المدارس الدينية (المدارس القرآنية) التي تُعَلِّم العلوم الشرعية، مما ساهم في تخريج آلاف العلماء والدعاة الذين لعبوا دوراً في نشر الفكر الإسلامي، والعمل على مناهضة الاستعمار اذ كان للدبونديين دور كبير في مقاومة الاستعمار البريطاني في الهند،

* جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية

وهو ما ألهم العديد من الحركات الإسلامية لاحقاً للربط بين الدين والهوية الوطنية، إضافة الى نشر المذهب الحنفي ساهمت هذه المدرسة بتعزيز الفكر الحنفي في الفقه، مع التركيز على العقيدة الأشعرية في علم الكلام، مما أثر على العديد من الحركات الإسلامية في جنوب آسيا وخارجها. فضلاً عن ذلك فأنها ركزت على الأخلاق وتزكية النفس والمتمثلة بتربية النفس والسلوك، مما انعكس على بعض الحركات الإسلامية التي تبنت مفاهيم الزهد والالتزام الشرعي واخيراً فأنها ساهمت بنشر افكارها عبر العالم اذ امتدت تأثيرات المدرسة إلى مناطق مختلفة من العالم الإسلامي مثل أفغانستان، باكستان، بنغلاديش، وحتى أجزاء من العالم العربي وخاصة المملكة العربية السعودية إذ أسس أحد خريجي هذه الجامعة "المدرسة الصولتية" في مكة المكرمة، كما أسس الشيخ حسين أحمد المدني رئيس هيئة التدريس في الجامعة سابقاً المدرسة الشرعية بالمدينة المنورة، وأثرت هذه الطريقة في عدة جماعات دعوية حول العالم.

علاقة الديوبندية بالحركات المعاصرة

أثرت المدرسة الديوبندية بشكل مباشر وغير مباشر على التوجهات الفكرية والسياسات لبعض الحركات ومنها حركة طالبان التي تعد المثال الابرز لتأثيرها بالديوبندية، إذ تأثر معظم قادة الحركة من المدارس الديوبندية في باكستان وأفغانستان فكان تأثيرها على الحركات الجهادية وخاصة الفكر الحنفي التقليدي في الفقه و رفض الهيمنة الأجنبية والتمسك بالشريعة الإسلامية والموقف الصارم من البدع والتأثيرات الغربية وبعد احداث 11 سبتمبر 2001 تقدمت الديوبندية صفوف الحركات المناهضة للتدخل الأمريكي في أفغانستان مع حركة طالبان، إضافة الى ذلك فأن زعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن أقر الطريقة الديوبندية، واعتبرها الإسلام الصحيح، وأن بيعتها واجبة، وجاء ذلك في كلمة له بمؤتمر علماء الديوبندية الذي عقد في التاسع من أبريل 2001 بمدينة بيشاور الباكستانية، احتفالاً بالذكرى الـ150 على تأسيس

المدرسة الديوبندية، وهو المؤتمر نفسه الذي بايع فيه الملا محمد عمر زعيم طالبان، باعتباره الحاكم والأمير الشرعي الذي يحكم بشريعة الله. اضافة الى الجماعات الجهادية الاخرى في باكستان (جيش محمد وجماعة لشكر طيبة) وفي الهند جماعة التبليغ والدعوة وفي مصر حركة الاخوان المسلمون اذ ان جميعها تأثرت بتعاليم الديوبندية .

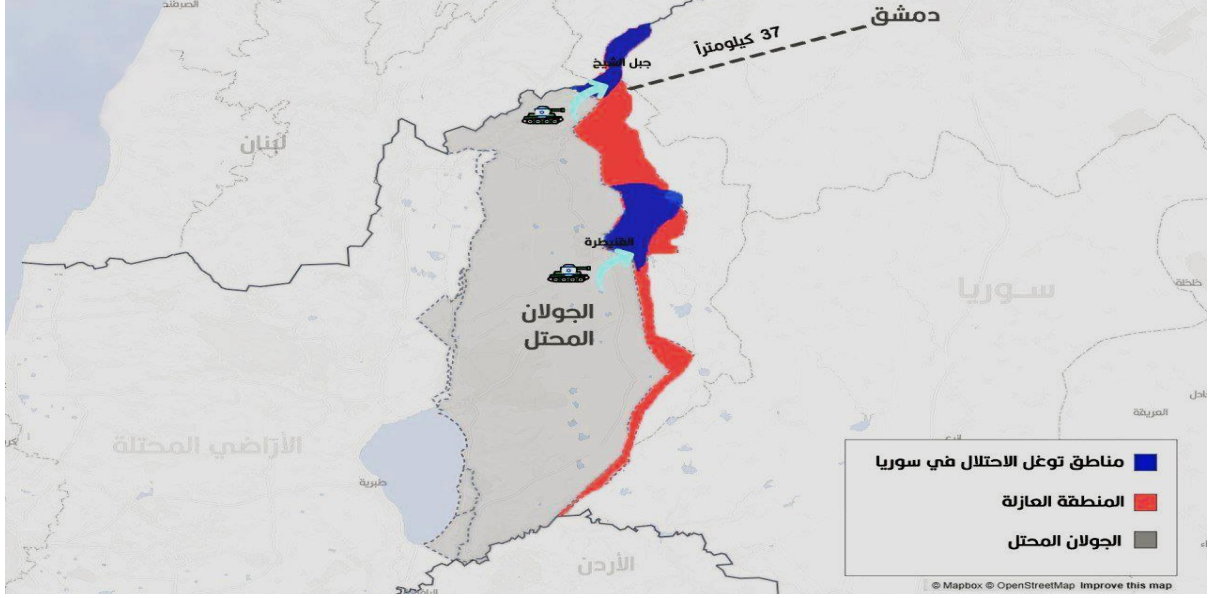
ومما تقدم نستنتج فأن ما ميز المدارس الديوبندية انها لم تتبنَ منهج المشاركة السياسية المباشرة كما فعلت هذه الحركات التي اتجهت الى ممارسة العمل السياسي بطريقة مباشرة، وهو ما ابتعد عنه الديوبنديون تقليدياً.

التنافس التركي - الإسرائيلي في سوريا بعد سقوط نظام الأسد

م . م . رياض جليل جمعة *

بعد سقوط نظام الأسد وسيطرة المعارضة السورية على نظام الحكم في سوريا ، فتحت التحولات الإقليمية الطريق أمام إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية ، فتركيا اليوم تعد نفسها اللاعب الأبرز في المشهد السوري فهي طالما سعت بشكل كبير لترسيخ وتعزيز نفوذها في سوريا منذ حدوث الأزمة واندلاعها ، وفي الجهة الأخرى نجد إسرائيل التي طالما راقبت الأوضاع في سوريا واستهدفت النفوذ الإيراني فيها ، تجد في النفوذ التركي في سوريا ودعمها لفصائل المعارضة السورية امراً مريباً وتهديداً لأمنها القومي ولنفوذها في المنطقة ، فتركيا تسعى من خلال دعمها للإدارة الجديدة ترسيخ نفوذها سياسياً وعسكرياً عبر هيكله النظام السوري وتعزيزه وأنشاء القواعد العسكرية التركية على الأراضي السورية وتعزيز دفاعاتها العسكرية ، وهذا ما وجدته وعدته إسرائيل تهديداً كبيراً لوجودها في تلك المنطقة ، إذ سارعت بتمديد توسعها البري في مرتفعات الجولان واقامة دفاعاتها العسكرية ، ولم تكتفي بذلك فقط وإنما عمدت على قصف العديد من القواعد الجوية العسكرية التي استولت عليها الإدارة الجديدة بعد سقوط نظام بشار الأسد ، وهي تحاول من خلالها توصيل رسالة إلى الجانب التركي على وجودها العسكري فيها أولاً وعلى أهمية المنطقة لأمنها القومي ثانياً ، الخارطة أدناه توضح التواجد العسكري الإسرائيلي .

* جامعة بابل



دوافع إسرائيل السياسية في سوريا : لا شك أنَّ الضربات العسكرية الجوية التي قام بها الكيان ضد أهداف ومواقع عديدة في سوريا لها دوافع سياسية تتجسد في " أبقاء سوريا دولة مفككة وضعيفة " ، لذا هي تتحج وتتذرع بالجانب الأمني لها وتستخدم ورقة الأقليات كذريعة للتدخل بشكل كبير في الشأن السوري وزعزعت أمنه واستقراره .

إلى جانب ذلك يرمو الكيان تقسيم سوريا إلى مناطق تنسجم مع رؤيته ومصالحه على المدى القريب إذ أنَّ التخوف الإسرائيلي يكمن في حالة بسط تركيا نفوذها في سوريا بشكل كامل وتقوية النظام الحالي وقيادته ، سوف يكون داعماً لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وهذا ما يعمل الكيان على الحيلولة دون حدوث ذلك.

دور واشنطن التنسيقي في التنافس التركي – الإسرائيلي : تربط الرئيس التركي رجب طيب أردوغان علاقة وثيقة مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ، وهذا ما أكده ترامب للرئيس الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في آخر اجتماع جمعتهما في البيت الأبيض ، على حل المشاكل العالقة بينهما وشدد على التصرف العقلاني للإسرائيليين مع الجانب التركي ، معرباً ترامب أنَّ للولايات المتحدة الأمريكية علاقات طيبة مع تركيا وأكد

على أهمية التوصل إلى حل يصب في مصلحة الجميع ، وهذا ما واجهه نتنياهو بالرد أن انقرة تريد إنشاء قواعد عسكرية ودعم الجماعات الإسلامية المعادية لها لشن ضربات على إسرائيل.

سيناريوهات التنافس التركي – الإسرائيلي : ب الإمكان عرض ثلاثة مشاهد أو سيناريوهات للتنافس الجيوسياسي في سوريا وفق التحولات الإقليمية في المنطقة ، وهي كالآتي :

أولاً : قد يتحول التنافس بين الطرفين على النفوذ في سوريا إلى صراع نتيجة أنعدام الثقة وتباين المصالح الجيوسياسية والعسكرية للاعبين ، لاسيما أن تركيا هي البديل لسد الفراغ في سوريا بعد الانسحاب الأمريكي منها ، وتعد الأخيرة هي امتداد لأمنها القومي ، وهذا ما لا ترغب فيه إسرائيل.

ثانياً : قد يستولي الكيان على عدة مناطق ذات أهمية جيواستراتيجية واخضاعها لسيطرته وإدارتها وفقاً لمصالحه امتداداً لإكمال خارطة " الشرق الأوسط الجديد " ، وعلى ذات التحديد المناطق الساحلية والجنوبية في سوريا كونها مخزوناً حيواً للنفط والموارد تمهيداً لتعزيز نفوذه في المنطقة .

ثالثاً : من المحتمل أن يتخلل المشهدين أعلاه وساطة أمريكية حاسمة لتسوية الصراع وترسيخ آليات التنسيق المباشرة بين الطرفين ، لاسيما إن تركيا شريك تجاري واقتصادي مهم للولايات المتحدة الأمريكية.

استراتيجية ترامب الدولية الجديدة: صراع النفوذ والعلاقات المتغيرة

رقية خالد كَوَل محمد*

تعتبر السياسة الخارجية لدونالد ترامب خلال فترة رئاسته الثانية موضوعًا غنيًا بالتحولات الاستراتيجية والتحديات المعقدة، وذلك في إطار عالم يشهد تغيرات سريعة في موازين القوى. تعين على ترامب عند عودته عام 2025 مواجهة مجموعة من القضايا العالمية، التي تختلف بدرجة كبيرة عن تلك التي واجهها في فترة ولايته الأولى. من خلال سياسة "أمريكا أولاً"، التي سعى خلالها ترامب إلى تعزيز المصالح الأمريكية عبر سحب الولايات المتحدة من العديد من الاتفاقيات الدولية والضغط على حلفائها في المنظمات العالمية، و تتجسد هذه السياسات الجديدة في شكل استراتيجيات أكثر تطورًا للتعامل مع قوى مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي.

1-الصين: استمرار الحروب الجمركية

كانت العلاقات التجارية مع الصين على رأس القضايا الأساسية في ولاية ترامب الثانية، اذ تبنى نهجًا أكثر صرامة تجاه الصين، مدفوعًا برؤية استراتيجية تهدف إلى احتواء النفوذ الصيني المتنامي على الساحة العالمية. تركز سياسته على تعزيز الحرب التجارية من خلال فرض تعريفات جمركية إضافية تصل الى 140%، وتشديد القيود على الاستثمارات الصينية في قطاعات حساسة، لا سيما التكنولوجيا المتقدمة والاتصالات. كما يسعى إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد العالمية بما يحد من الاعتماد الأمريكي على المنتجات الصينية، بالتوازي مع توسيع التحالفات الاقتصادية والعسكرية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. تمثل هذه السياسة امتدادًا لرؤية "أمريكا أولاً"، والتي تسعى لتعزيز الهيمنة الاقتصادية والأمنية

* باحثة في الشأن الدولي

الأمريكية في مواجهة الصعود الصيني. والتي قد تواجه صعوبات في تحقيق أهدافه التجارية على المدى الطويل، خاصةً في ظل النمو المتسارع للصناعات الصينية.

2-روسيا: توازن هش بين الردع والتقارب

اتجه ترامب في سياسته الخارجية تجاه روسيا لتوازن حذر بين التعاون والتنافس. لقد أبدى ترامب رغبة في تحسين العلاقات مع موسكو، إلا أن الواقع الجيوسياسي لم يسمح له بتنفيذ هذه الرغبات بشكل كامل، لا سيما في ظل التدخلات الروسية في الأزمات التي تشهدها أوكرانيا وسوريا. في الوقت الذي يسعى فيه ترامب إلى تقليص التوترات العسكرية مع روسيا، سيكون عليه التعامل مع الملفات الحساسة مثل سياسة روسيا في أوكرانيا وسوريا، وكذلك تقوية الروابط الدفاعية مع الدول الأوروبية. لذا يجد نفسه مضطراً لتبني مواقف أكثر تشدداً في مواجهة روسيا، بالنظر إلى تزايد الهجمات والتهديدات العسكرية الروسية، لذا تتسم علاقة ترامب مع روسيا بالتعقيد، حيث يتخذ مواقف متباينة تجاه موسكو، بين تمديد العقوبات والسعي للتقارب. هذا التوازن الدقيق يثير قلقاً في الكونغرس الأمريكي، الذي يُظهر اهتماماً كبيراً بتشديد السياسة تجاه موسكو.

3-أوروبا: إعادة تقييم التحالفات تمر العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا بحالة من التوتر والتباين، عبر ترامب في فترته الأولى عن استيائه من سياسات الاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى ضرورة تحمل الدول الأوروبية المزيد من الأعباء الدفاعية والاقتصادية، واستمرت هذه السياسة في فترته الثانية، حيث سيضغط ترامب على الحلفاء الأوروبيين لزيادة الإنفاق العسكري، في وقت تحاول فيه الولايات المتحدة تقليص التزاماتها العسكرية في بعض المناطق من ناحية الجانب الدفاعي. ومن الجانب التجاري فرض ترامب تعريفات جمركية على واردات أوروبية (حتى 25%)، ما أثار تهديداً أوروبياً برد مماثل، وبيئياً سيكون من المهم مراقبة سياسة ترامب تجاه قضايا المناخ، حيث يُتوقع أن يواصل رفضه للاتفاقيات البيئية العالمية مثل اتفاق باريس للمناخ.

في الوقت نفسه، يسعى ترامب إلى تعزيز العلاقات التجارية الثنائية مع دول الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقات جديدة تأخذ في الاعتبار المصالح الاقتصادية الأمريكية.

4- الشرق الأوسط المصالح الأمريكية على حساب الاستقرار الإقليمي، يتبنى ترامب سياسة حازمة ومثيرة للجدل تجاه منطقة الشرق الأوسط، تركز على إعادة تشكيل التحالفات التقليدية، وتعزيز النفوذ الأمريكي عبر أدوات الضغط الاقتصادي والدبلوماسية الصلبة. واتخذ خطوات جريئة في معالجة القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط، لا سيما فيما يتعلق الاتفاق النووي مع إيران، فرضت عقوبات وتهديدات عسكرية لإجبار طهران على تفكيك برنامجها النووي وإيران ترفض التهديد وتستعرض قوتها عبر كشف صاروخ باليستي جديد، ما زاد من حدة التوتر الإقليمي بينما تتوسط السعودية للحوار رغم بعض المحاولات الدبلوماسية، تظل فرص التفاهم محدودة وسط تصعيد متبادل. اما القضية الفلسطينية ابدى ترامب موقفاً داعماً لإسرائيل مع تجاهل كبير للأزمة الإنسانية قدم مقترحاً مثيراً للجدل يقضي بـ"الاستحواذ" على غزة، وتهجير سكانها إلى دول مجاورة وتحويل القطاع إلى منطقة اقتصادية، ما أثار رفضاً عربياً ودولياً واسعاً. اذ تتسم سياسة ترامب في الشرق الأوسط بالتركيز على المصالح الأمريكية المباشرة، وتجاهل الحلول متعددة الأطراف، مما يعكس رؤية براغماتية تؤمن بالصفقات والضغوط بدلاً من الوساطات التقليدية.

5- استراتيجية ترامب وسط تعدد اللاعبين الكبار، في عالم 2025 المتعدد الأقطاب، تواجه الولايات المتحدة تحديات غير مسبوقة في الحفاظ على دورها القيادي، خاصة في ظل صعود الصين وتزايد نفوذ روسيا. اذ واصل ترامب في تشكيل تحالفات جديدة في مناطق مثل المحيط الهادئ والشرق الأوسط وآسيا. في الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى فرض نفسها كقوة اقتصادية وعسكرية عالمية، تسعى أمريكا للحفاظ على ريادتها في ميادين التجارة، الدفاع، والتكنولوجيا. ومن المرجح أن يتبنى ترامب سياسة "التحالفات الانتقائية"، التي

تركز على التعاون مع دول ذات مصالح استراتيجية مشتركة، مثل الهند واليابان وأستراليا. سيستمر في تعزيز الدفاعات الأمريكية العسكرية في مناطق حيوية، مثل بحر الصين الجنوبي، في إطار مواجهة الأنشطة الصينية في هذه المنطقة. في ذات الوقت، قد يشهد العالم تنافسًا أكبر على مستوى الموارد الاقتصادية، حيث يتوقع أن يستمر صراع النفوذ بين واشنطن وبكين في مجالات مثل التقنيات المتقدمة والتجارة العالمية، ويسعى ترامب لفرض النفوذ الأمريكي عبر الضغط الاقتصادي، العقوبات، والصفقات الثنائية، مؤمنًا بأن العالم لا يستجيب إلا للقوة. لكن في بيئة دولية متشظية، تتراجع فعالية هذا النهج، وتُطرح تساؤلات حول قدرة واشنطن على فرض إرادتها وحدها. استراتيجية ترامب قد تعزز التفوق المؤقت، لكنها تهدد بتقويض النظام العالمي وتفاقم الصراعات مع القوى الكبرى.

ختاماً يمكن القول : تظل استراتيجية ترامب الدولية في فترته الثانية محكومة بمسار من التحديات والفرص، وإن الدورة الثانية لدونالد ترامب من المحتمل قد تعيد تشكيل العلاقات الدولية من جديد، من خلال اتباع سياسة أكثر قومية وأقل التزامًا بالحلفاء التقليديين، حيث يسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بما يتناسب مع مصالح الولايات المتحدة. سيستمر في تعزيز موقف أمريكا كقوة عالمية، مع التركيز على تعزيز الأمن القومي، ودعم الاقتصاد الأمريكي، والحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة في المجالات الاستراتيجية. ورغم الضغوط المتزايدة من القوى العالمية الصاعدة، وفي ظل احتدام التنافس بين القوى الكبرى، فإن توجهات ترامب الشعبوية ونزعتة التصادمية قد تُعمّق الانقسامات الدولية وتُفرز تحالفات جديدة، مما سيؤثر في زعزعة استقرار النظام الدولي، ومن خلال انتهاج تحالفات انتقائية وتبني سياسات اقتصادية موجهة، سيواصل دونالد ترامب سعيه بهدف ضمان التفوق الأمريكي على المدى الطويل في ساحة السياسة الخارجية نحو ترسيخ مبدأ 'أمريكا أولاً'

الهجرة من العراق إلى أوروبا: بين واقع الداخل وضغوط الرحيل

الباحثة : فاطمة حازم محمد*

الهجرة في العراق ظاهرة معقدة ومتداخلة، لا يمكن فصلها بسهولة إلى فئات واضحة مثل الطوعية أو القسرية، أو النظامية وغير النظامية. في الواقع، كثير من الأشخاص يمرون بتجارب متعددة، فقد يبدأ الشخص كنزاح داخل بلده، ثم يهاجر إلى الخارج، ثم يعود، وربما يضطر للنزوح من جديد. لذلك من المهم فهم هذه الحركات السكانية بشكل مترابط، مع الانتباه إلى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بها. لاسيما شهد العراق خاصة في تاريخه الحديث، تحولات كبيرة في أنماط الهجرة. خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، ومع ارتفاع أسعار النفط، كان العراق من الدول التي تستقبل العمالة الوافدة من دول الجوار مثل مصر وتركيا والسودان. حين الوقت نفسه، حدثت هجرة واسعة من الريف إلى المدن بسبب التصنيع، مما أدى إلى ازدياد الضغط على البنية التحتية والخدمات العامة.

بيد ان مع بداية التسعينيات، تغير المشهد تمامًا. اذ شكل غزو الكويت واندلاع حرب الخليج تأثيرا على العراق تسبب بدأ موجات نزوح وهجرة ضخمة بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق ادى الانهيار الاقتصادي الى دفع مئات الآلاف من العراقيين إلى مغادرة البلاد إذا انهم بعضهم لجأ إلى دول الجوار كإيران والأردن وتركيا، وآخرون توجهوا إلى أوروبا وولايات المتحدة الأمريكية مما دفع الحكومة العراقية الى فرض قيودًا صارمة على السفر، وفرضت شروطًا مالية صعبة، بل وهددت الحكومة بفرض عقوبات قاسية على العائدين، وصلت إلى الإعدام في بعض الحالات.

* جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية

بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003 تصاعد العنف الطائفي والقتل على الهوية خاصة بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء عام 2006، هذه الأحداث أدت إلى بروز موجة جديدة من النزوح الداخلي والهجرة إلى الخارج. أصبح اللاجئين العراقيون يغادرون البلاد بكثرة بسبب الظروف الصعبة التي مر بها البلاد آنذاك.

شهدت الهجرة من العراق إلى أوروبا تصاعداً مستمراً منذ سنوات، مدفوعة بتعقيدات الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية داخل البلاد. مما دفع المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، للسعي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية الهولندية، إلى دراسة هذه الظاهرة بشكل معمق عن طريق إجراء مسح شامل لتدفقات الهجرة (CMFS) أجريت في عام 2017. استهدفت هذا المسح فهم دوافع العراقيين للهجرة نحو أوروبا، واستند إلى مقابلات مع بعض مهاجرين في مختلف مراحل الرحلة. ومن خلال ذلك استندت هذه الدراسة إلى عدة أمور.

اذ تم جمع البيانات من أربعة مواقع رئيسة وهي بلغاريا شارك منها (976 مشاركاً)، وشاركت اليونان (254 مشاركاً)، وفيما يخص هولندا فشارك منها (195 مشاركاً) فضلاً عن العائدين إلى العراق من أوروبا الذين شكلوا (675 مشاركاً). وقد استخدمت هذه المنظمة فرق البحث أدوات مختلفة لجمع المعلومات، اذ اعتمداً على أسلوب العينات العشوائية بطريقة "كرة الثلج"، ولاسيما جامعي البيانات من العراقيين أنفسهم

أظهرت نتائج المسح أن هناك تحديات متعددة على مستويات مختلفة واجهة اغلب المهاجرين:

- على المستوى الشخصي، شكّل التهديد الأمني أبرز التحديات بنسبة 62%، تليه البطالة.

• على مستوى الأسرة، شكل هذا المستوى واجه تهديدات مباشرة على 72 % من المشاركين ادى لتهديد الاسر التي عانت من انخفاض الدخل.

• أما على مستوى المجتمع، فقد بلغ 78% بسبب غياب القانون، وكانت من أبرز العوامل الدافعة الى هذا المستوى هي التهديدات العنصرية على المجتمع العراقي لكن من الملفت أن 30% من المشاركين لم يتخذوا قرار الهجرة بأنفسهم، بل جاء عن طريق دفع من الزوج او الزوجة أو الأهل للهجرة.

يعد التهديد الأمني من أبرز التحديات التي تدفع الانسان للهجرة إذا شكل نسبة 58%، يليه عدم وجود فرص عمل والضغط العائلي، في حين البعض الآخر الهجرة تأثرًا بمن حولهم.

كان يفضل العراقيون الهجرة إلى أوروبا بدلًا من البلدان المجاورة لعدة أسباب ومن أبرزها الإحساس بأن أوروبا أكثر أمانًا. وفيها احترام حقوق الإنسان، ووجود مستوى معيشة أفضل فضلًا عن وجود شبكات اجتماعية سابقة وخدمات اجتماعية أفضل.

كان يضمن بعض العراقيين المهاجرين ان الوضع العراقي يبقى مما اضطروا الى الهجرة وشجعوا عليها في حين الواقع الان في عام 2025 يوحي العكس تماما

وفي الختام توضح نتائج هذا المسح أن دوافع الهجرة من العراق إلى أوروبا ليست محصورة في عامل واحد، بل هي مزيج من انعدام الأمن، تدهور الوضع الاقتصادي، وتآكل الثقة في مؤسسات الدولة. كما أن قرار الهجرة غالبًا ما يكون نتيجة تفاعل عوامل شخصية، عائلية ومجتمعية، وليس فقط قرارًا فرديًا. إذ تؤكد هذه النتائج على ضرورة على ان تتبنى السياسة شاملة لمعالجة لأسباب الجذرية للهجرة، عن طريق تحسين الظروف المعيشية، وتعزيز الأمن، وتوفير فرص عمل للشباب داخل البلاد.